

منهج الشيخ محمد الغزالي في نقد المتن في ميزان الأصوليين

أ.بن دحمان عمر
جامعة أدرار

ملخص:

أسهم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، في خدمة السنة النبوية بنقد ما نقل إلينا من متونها، على منهج الأصوليين والفقهاء، لا على منهج المحدثين، وأدى عدم التمييز بين المنهجين ببعض الباحثين إلى محاكمة جهود الشيخ محمد الغزالي إلى منهج المحدثين، فألزموه بما لم يلتزمه، ولو حاكموا جهوده إلى منهج الأصوليين لوجدوها منسجمة معه، وتقدم إضافة مهمة، ولوجدوا أنه يصدر في نقد المتن عن منهج ذي معالم واضحة، وإن اختلفوا معه في بعض التطبيقات، وهذا ما حاولت إثباته في هذا المقال .

Résumé:

Cheikh Mohammed El-Ghazali , est l' un des oulima et des " foukahaa " de la critique de la "sounna" (elhadith), suivant les aproches des spécialistes des sciences des "oussouls" et des " fikh" et non celles des rapporteurs du hadith. L'amalgame, faite par certains chercheurs, entre les approches (oussouls-fikh /hadith), est mal évaluée par les études d'el-gazali et sa démarche d'étude critique de la sounna, qui conforme à ce d'el hadith, malgré les quelques déférences applications.

مقدمة:

الشيخ محمد الغزالي رجل دعوة وإصلاح، دخل مباحث الفقه وأصوله من هذا الباب، فشغل الناس بأرائه الجريئة، التي يمكنك أن تختلف معه فيها، ولكن لا يمكنك أن تتجاهلها أو ألا تنتظر فيها بما تستحقه من التفهم والتأمل، ولذلك كثرت ردود مخالفه عليه.

كان الشيخ يكتب كتابة المقاتل في أحيان كثيرة، فكتبه ليست من باب المشاركة في العلوم، بل هي محاولة حثيثة لإحياء وتأسيس مناهج التفكير عند

المسلمين، وإعادة ترتيب العقل الإسلامي، واشتباك مع أطراف رأى فيهم خطرا ما على دعوته ودينه؛ فقد اشتبك مع الاستبداد والرأسمالية والشيوعية ومع التنصير ومع التقاليد الوافدة والراكدة.. وفي سنواته الأخيرة ركز جهوده على فهم السنة النبوية، فكتب "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث" و"كنوز من السنة" و"تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل".

وهو في تعرضه للسنة لم يتناولها من جهة حجيتها، والرد على المشككين فيها، لأنه اعتبرها معركة محسومة لصالح حجية السنة، بفضل جهود من تصدى لذلك من القدامى كالإمام الشافعي في كتابه "الرسالة"، والمحدثين كالشيخ مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، والشيخ عبد الغني عبد الخالق في "حجية السنة".

لكن المشكلة كما يراها، هي في فهم السنة الثابتة، عندما لا توضع موضعها الصحيح من بناء الإسلام الشامخ، بل يضرب بها ما تقرر من القواعد الراسخة، لا بدليل واحد، بل بعشرات الأدلة من الكتاب والسنة، وهي كذلك في الترويج للأحاديث الضعيفة والواهية وتقديمها على الصحيح.

والشيخ وإن كان - كما قال الدكتور عماد الدين خليل - قد "تجاوز نظام التهميش المعتمد في البحث الحديث شأنه كجيل الرواد أمثال العقاد وهيكال والذين بحثوا التاريخ من خارج الأكاديمية" ¹ إلا أنه لا تتقصه الأمانة العلمية، فهو يشير إلى من ينقل عنهم غالبا في المتن وأحيانا في الهامش، لكن تقل في كتبه العناوين التي تدل على موضوعها قبل قراءتها، مما يصعب المهمة على من يريد استقراء موضوع ما في فكر الشيخ وكتابات.

وفيما يتعلق بموضوع نقد متون الحديث، فإن الشيخ يؤكد أنه يلتزم منهجا علميا محترما لأن: "اتهام حديث ما بالبطلان مع وجود سند صحيح له،

¹ - د. عماد الدين خليل، الشيخ محمد الغزالي والسيرة النبوية، مقال في: د. عماد الدين خليل وآخرون، الشيخ محمد الغزالي صور من حياة مجاهد عظيم، ودراسة لجوانب من فكره (القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1993)، ص 62.

لا يجوز أن يدور مع الهوى، بل ينبغي أن يخضع لقواعد فنية محترمة، هذا ما التزمه الأئمة الأولون، وما نرى نحن ضرورة التزامه".¹

ولقد شغلني طويلا، إثبات صدور الشيخ في آرائه في نقد المتون، عن منهج علمي، ذي معالم واضحة، سواء اتفقنا معه فيها أم اختلفنا، وسواء كان اختلافنا معه في المنهج أم في تطبيقاته، المهم هو عدم المسارعة إلى هدم القمم، بالتهمة والظنون، من مثل معاداة السنة واتباع الهوى والخضوع للأعراف الغربية.²

أما الموازنة بآراء الأصوليين، فمن شأنها أن تبرز القيمة العلمية لجهود الغزالي في فهم السنة النبوية، ومدى قربه أو بعده من الفكر الأصولي والفقهية. فهذه الدراسة تهدف إلى تحديد زاوية النظر إلى جهود الشيخ الغزالي في فهم السنة النبوية، هل هي جهود أقرب إلى قواعد المحدثين أم هي ألصق بقواعد الفقهاء والأصوليين؟ أم هي أفكار انتقائية وخواطر مزاجية لا يضبطها منهج، ولا تخضع إلا للاستحسان أو الاستغراب العقلي في القبول والرد؟ إن الجواب عن هذا السؤال من الأهمية بمكان، لأننا إذا توصلنا إلى أن جهوده تابعة لعمل المحدثين حاكمناه إلى منهجهم في مقدماته ووسائله ونتائجه، وإن حكمنا بأنها تابعة لعمل الأصوليين حاكمناه كذلك إلى منهجهم، وإن توصلنا إلى أن إسهاماته لم تخضع إلى أي منهج، لم نلتفت إليها ولم نلتزم مناقشتها والرد عليها تأييدا أو اعتراضا، ولم نعتبر موافقته قوة لمن وافقهم، ولا مخالفته إضعافا لرأي من خالفهم، لأن من لا يصدر عن منهج لا يمكن إلزامه بالقواعد التي يظهر خطؤه عند مخالفتها.

لم يحدد الشيخ بنفسه معالم منهجه في نقد المتون تحديدا صريحا - وإن كان القارئ لكتبه لا يعدم عبارات أو إشارات تدله على ذلك المنهج،

¹ - محمد الغزالي، ليس من الإسلام، ط 1 (دمشق: دار القلم، 1999)، ص: 39.

² - انظر في نقد تأثير الغزالي بالمواضع الغربية: جمال سلطان، أزمة الحوار الديني، نقد كتاب السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ط 1 (القاهرة: دار الصفا، 1990)، ص 29-30، 51-57.

وتطمئنه إلى سلامة وجهته في تلك السبيل - وهذا ما اضطرني إلى سلوك طريقة الفقهاء " الحنفية" في التأليف الأصولي، منطلقا من الفروع التي تحدث عنها الشيخ إلى القواعد المعتمدة عنده في ذلك.

فلقد اعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي، متتبعا الأحاديث التي أولها الشيخ أو توقف فيها أو ردّها من سائر مؤلفاته ما وسعني الجهد في ذلك، ثم محاولة تبين سبب الرد أو التوقف، واستخراج الضابط، ثم الموازنة الإجمالية بمنهج المحدثين والأصوليين.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وستة مطالب، أولها في معنى نقد المتن، والثاني في نقد المتن بين منهج المحدثين ومنهج الأصوليين، والثالث في منهج الأصوليين في نقد المتن، والرابع في منطلقات منهج الشيخ في نقد المتن، والخامس في مقاييس رد الحديث من جهة المتن عند الشيخ محمد الغزالي، والسادس في الموازنة بين عمل الغزالي ومنهجي كل من المحدثين والأصوليين، ثم خاتمة خصصتها لأهم النتائج. فأسأل الله التوفيق.

المطلب الأول: معنى نقد المتن:

استعمل المعاصرون مصطلح نقد المتن في عدة معان ¹ منها:

- 1- التوفيق بين متن الرواية وما يعارضه، من حديث أو آية أو قاعدة أو مفهوم عقلي صحيح.
- 2- ترك العمل بالحديث المقبول بناء على معارضة محتواه لنص، أو عقل صحيح.
- 3- انتقاد بعض المتن ولو كان ظاهرها القبول في أثناء النقد الحديثي عموما. ويدخل المعنيان الأول والثاني في النظر الفقهي، وأما المعنى الثالث فيدخل في النظر الحديثي.²

¹ - عماد الدين الرشيد، نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2007)، ص34.

² - المرجع نفسه، ص 36-42.

وقد جعل بعض المعاصرين نقد المتن مقصوراً على عمل المحدثين، حين قال: " ونقد المتن يعنون به أوجه نظر المحدثين إلى المتن لبيان أنهم اهتموا بها في منهجهم النقدي، وهو أعم من "رد الحديث" ¹

المطلب الثاني: نقد المتن بين منهج المحدثين ومنهج الأصوليين:

نقد المتن خاضع لمنهجين مختلفين في الوسائل والغايات، وأحدهما يكمل الآخر، فمنهج النقد عند المحدثين هدفه تمييز المقبول من المردود من الحديث، بناء على وسائل من نقد الرجال ودراسة الأسانيد، وملاحظة المتن ومقارنتها لمعرفة العلل الخفية والشذوذ .. بينما يقوم منهج النقد عند الأصوليين والفقهاء على إخضاع المقبول عند المحدثين إلى شروط أخرى، لمعرفة المعمول به والمتروك، لا لجرح في الراوي أو تهمة فيه بل لنسخ أو معارضة بينه وبين دليل آخر أقوى منه في نظر المجتهد، يدلك على هذا نصوص لبعض العلماء من مثل قول ابن حجر: " ثم المقبول ينقسم إلى معمول به وغير معمول به " ² وقول ابن بدران: " وإن كان أحاداً وجب العمل بمقتضاه كما سيأتي ما لم يكن مجتهداً يصرفه عن مقتضى ما سمع أو نقل إليه دليل فيجب عليه متابعة الدليل وذلك كترك العام إلى الخاص والمطلق إلى المقيّد والمرجوح إلى الراجح وغير ذلك. " ³ أما الإمام مالك فقد كان محدثاً وفقياً، فكان يُعمل منهج المحدثين فيصل إلى المقبول من الحديث ويثبت في الموطأ، فإذا أعمل فيه منهج الفقهاء فقد يجده معمولاً به أو ليس عليه العمل. ⁴

ولنضرب مثالين على اختلاف المنهجين في نقد المتن، هما الإرسال والإعلال.

¹ - د. معتز الخطيب، رد الحديث من جهة المتن، دراسة في مناهج المحدثين والأصوليين، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص18.

² - ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت عبد الله الرحيلي، ط1 (الرياض: ردمك، 2001) ص 91.

³ - عبد القادر بن بدران الدمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عناية: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981)، ص 199-200.

⁴ - د. معتز الخطيب، رد الحديث من جهة المتن، مرجع سابق، ص 153.

فالمرسل عند الفقهاء غيره عند المحدثين، كما يقول النووي " وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يحتج به " ¹

و أما الإللال فيفترق فيه المنهجان في أمور منها: ²

1- أن العلة عند المحدث أكثر ما تقع في الإسناد، وعند الأصولي أكثر ما تقع في المتن.

2- أن أثر العلة يكون عند المحدث من حيث الصحة والضعف، وعند الفقيه والأصولي يكون من حيث العمل والترك.

3- أن الأصولي قد يقوّي الحديث ويعمل به لاعتبارات خارجة عن الإسناد، أما المحدث فالتقوية والاعتبار عنده محصوران في الأسانيد والطرق.

المطلب الثالث: منهج الأصوليين في نقد المتن:

يشترط أصوليو الحنفية والمالكية وغيرهم شروطاً للعمل بخبر الأحاد الصحيح، تُمثّل منهجهم في نقد المتن، خلافاً للشافعي وأحمد اللذين لا يشترطان شرطاً زائداً على شروط المحدثين، كما ذكر ذلك عنهما شيخ الإسلام ابن تيمية في السبب العاشر من الأسباب التي لأجلها خالف بعض العلماء بعض النصوص: " وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف وأحمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن عن تفسير سنة رسول

¹ - يحيى بن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، ط 1 (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1929)، 30/1.

² - د. معتز الخطيب، رد الحديث من جهة المتن، مرجع سابق، ص 91.

الله صلى الله عليه وسلم وقد أورد فيها من الدلائل ما يضيق هذا الموضع عن ذكره.¹

وهذه خلاصة لشروط العمل بخبر الواحد، والتي يُردّ الخبر كلما اختل شرط منها: وهي إحدى عشر فرعاً:

الفرع الأول: مخالفة بدهيات العقول:

أي ما تتفق العقول على استحالتها، وليس ما تستبعده بعض العقول دون بعض. قال الشيرازي: "إذا روى الخبر ثقةً رُدَّ بأمر، أحدها أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يردّ بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا." ²

الفرع الثاني: مخالفة القرآن الكريم:

فيرد الخبر به، كما فعل الحنفية مع حديث "لا نكاح إلا بولي" ³ لمعارضته لظواهر القرآن الكريم التي تسند العقد للمرأة. ⁴ وكما ردّ الإمام مالك حديث غسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب فقال: (جاء الحديث و لا أدري ما حقيقته) وكان يضعفه ويقول: (يؤكل صيده فكيف يكره

¹ - أحمد عبد الحليم بن تيمية، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، (الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1413 هـ)، ص 34.

² - أبو إسحق الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، تحقيق: محيي الدين مستو ويوسف علي بديوي، ط1 (دمشق وبيروت: دار الكلم الطيب ودار ابن كثير، 1995) ص 172.

³ - أبوداود السجستاني، صحيح أبي داود (الرياض: بيت الأفكار الدولية)، كتاب النكاح، باب في الولي، رقم 2085. وصححه الألباني في: إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، ط1 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1979)، ج 6، 235، رقم 1839.

⁴ - أبو بكر الجصاص، أحكام القرآن، طبعة مصورة عن الأولى، (بيروت: المكتبة العصرية، 1986)، 399/1 - 400؛ محمد الغزالي، علل و أدوية، ط2، (الجزائر: دار الشهاب، 1986)، ص: 81؛ محمد الغزالي، فقه السيرة، ط4 (الجزائر: مكتبة رحاب، 1997)، ص 40؛ محمد الغزالي، دستور الوحدة الثقافية، (الجزائر: دار الكتب، 1998)، ص: 84؛ محمد الغزالي، كيف نتعامل مع القرآن، مدارس مع الأستاذ عمر عبيد حسنة (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر)، ص: 112 - 113

لعابه) ؟ ¹ إشارة إلى أنه يخالف طهارة لعبه الثابتة بالقرآن: ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ المائدة 43

الفرع الثالث: مخالفة السنة المتواترة أو المشهورة ²: ولهذا رد الحنفية حديث القضاء بالشاهد واليمين ³ لمخافته للحديث المشهور " البينة على المدعي واليمين على من أنكر " ⁴ من حيث أنه: جعل اليمين في جهة المنكر لا المدعي، وبين أن البينة واليمين لا يجتمعان، فلا تصلح اليمين متممة للبينة.

الفرع الرابع: مخالفة خبر الواحد الإجماع :

وبهذا رد أبو حنيفة ما روي عن عمران بن حصين(أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً) ⁵ قال أبو حنيفة: العتق حلّ فيهم جميعاً، والإجماع انعقد على أن العتق إذا نزل في المحل لا يمكن رده. ⁶

الفرع الخامس - مخالفة خبر الواحد قاعدة شرعية مقررة:

ومثاله حديث المزبنة (بيع الرطب بالتمر) فقد ردّ أبو حنيفة خبر سعد بن أبي وقاص في بيع الرطب بالتمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "

¹ - أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق وشرح عبد الله دراز، (بيروت : دار الكتب العلمية)، 15/3 .

² - محمد بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفعاني، (بيروت : دار المعرفة، 1973)، 365/1، 368.

³ - مسلم، صحيح مسلم، اعتنى به أبو صهيب الكرمي (الرياض : بيت الأفكار الدولية، 1998)، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، رقم 1712. (ترقيم فؤاد عبد الباقي)

⁴ - أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي ت : محمد فؤاد عبد الباقي (مصر : مطبعة البابي الحلبي، 1968) كتاب الأحكام، باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، رقم 1341. صححه الألباني في : إرواء الغليل، 6/ 357، رقم 1938.

⁵ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب جواز بيع المدبر، رقم 1668، ص 687.

⁶ - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 17/3.

أينقص الرطب إذا جف ؟ " قالوا: نعم. قال: " فلا إذن " ¹ لأنه مخالف للقاعدة الثابتة بكثير من الأدلة، أن مبادلة الأموال الربوية ببعضها جائز بشرط الفورية و المماثلة، في أي وقت بالكيل، فاشتراط المماثلة في حال الجفوف دون غيره مخالف للقاعدة، كما أن اعتبار عدم المماثلة بغير الكيل بل بفوات الوصف المرغوب فيه، خروج على القاعدة المقررة. ²

وردّ مالك حديث خيار المجلس: (المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر) ³ لمخالفته لقاعدة الغرر والجهالة و هي قطعية، فإن المجلس مدة مجهولة. ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل العقد بالإجماع، فكيف يثبت حكم بالشرع لا يجوز شرطا بالشرع ؟ أي لو كان أصله جائزا لجاز اشتراطه. ⁴

الفرع السادس: مخالفة عمل أهل المدينة: ⁵

وهذا مما اختص به مالك، ومثاله حديث عقبة بن عامر الجهني أنه قال: (ثلاث ساعات كان الرسول صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيها و

¹ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، رقم 1539.

² - السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، 365/1.

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، رقم 1532 .

⁴ - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 15/3

⁵ - محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ط2 (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص: 304، 305 ؛ ابن جزى، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق محمد علي فركوس، ط1 (الجزائر: دار النشر الإسلامي، 1990)، ص: 132 ؛ محمد الغزالي، دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، (الجزائر: دار الكتب، 1998)، ص: 84، 33؛ محمد الغزالي: كيف نتعامل مع القرآن، مرجع سابق، ص: 112، محمد الغزالي: علل و أدوية، مرجع سابق، ص: 82.

أن نقبر فيها موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل و حين تضيف الشمس للغروب)¹
فإن مالكا لم يأخذ بمنع الصلاة عند الزوال لأن عمل أهل المدينة على خلافه.²

الفرع السابع: معارضة خبر الواحد القياس إذا لم يكن راويه معروفاً بالفقهاء:³ لأن خبر الواحد الفقيه مقدم على القياس مطلقاً، أما خبر الواحد العدل غير المشهور بالفقهاء إذا خالف القياس ولم تتلقه الأمة بالقبول فهو مردود. ومثاله حديث المصّرة الذي روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضيها أمسكها و إن سخطها ردّها وصاعاً من التمر"⁴ فهذا الحديث مخالف للقياس، لأن ردّ صاع من التمر مكان اللبن قل أو كثر، لا ينسجم مع وجوب تقدير الضمان في العدوان بالمثل أو القيمة، و هو حكم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع⁵ و راوي الحديث هو سيدنا أبو هريرة، و هو معدود من الحفاظ الضابطين، و لكنه لم يشتهر بالفقهاء، فلذلك قدم الحنفية القياس على روايته.

الفرع الثامن: ورود خبر الواحد فيما تعم به البلوى¹:

¹ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، رقم 1532.

² - أبو الوليد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط1، تحقيق ماجد الحموي، (بيروت: دار ابن حزم، 1995/1-200).

³ - محمد أبو زهرة، مالك، مرجع سابق، ص: 273، 274؛ محمود بن أحمد الزنجاني، تخریج الفروع على الأصول، ط1، تحقيق د محمد أديب صالح (الرياض: مكتبة العبيكان، 1999)، ص: 310، 311؛ السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، 341/1.

⁴ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلية، رقم 1515.

⁵ - علي بن محمد البزدوي، أصول البزدوي، (مير محمد كتب خانة مركز علم وآداب آرام باغ كراچی)، 1/158.

لأن ما تعم به البلوى لا يلقيه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الخواص، بل ينشره في العامة، وهذا شأنه أن يتواتر، فإن نقله الواحد العدل دلّ ذلك على سهوه أو أن الخبر منسوخ.

ومثاله حديث بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ"² فهذا الحديث تفردت به بسرة، مع عموم البلوى به، و شدة الحاجة إليه، فالقول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم خصها به، مع عدم حاجتها إليه محال³.

الفرع التاسع: عمل راوي خبر الواحد بخلاف روايته⁴:

كحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات"⁵ فقد ذهبت العترة والحنفية إلى عدم الفرق بين لعاب الكلب وغيره من النجاسات، وحملوا الحديث السابق على الندب، واحتجوا بما روي موقوفاً على أبي هريرة، أنه كان يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات، وهو الراوي للغسل سبعة، فثبت بذلك نسخ السبع⁶.

الفرع العاشر: أن يكون الحديث مما اختلف الصحابة في موضوعه فلم يحتج به واحد منهم⁷:

¹ - السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، 368/1 ؛ ابن جزي، تقريب الوصول، مرجع سابق، ص : 122 ؛ محمد أبو زهرة، مالك، مرجع سابق، ص 269 ؛ الشريف التلمساني، مفتاح الوصول، مرجع سابق، ص : 317.

² - أبو داود السجستاني، صحيح أبي داود، مرجع سابق، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، رقم 181. وقد صححه الألباني في: إرواء الغليل، 1/ 150، رقم 116.

³ - السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، ص 368/1 .

⁴ - د. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط3، (عمان : مكتبة البشائر، 1990)، ص: 173. 176.

⁵ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم 279 .

⁶ - جمال الدين الزيلعي، نصب الرأية لأحاديث الهداية، عمل حسن عجيبي، ط1 (بيروت : مؤسسة الريان، 1997)، ص 130، رقم 44.

⁷ - السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، ص 369/1.

لأنه لو كان معروفا عندهم لما تركوه واستدلوا بالقياس وغيره، فتركهم إياه دليل على النسخ أو سهو الراوي. وذلك كحديث عمر " ابتغوا في أموال اليتامى خيرا كيلا تأكلها الزكاة " ¹

فقد اختلف الصحابة في مال الصبي هل فيه زكاة، فلم يستدل أحد الفريقين بالحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة، فسقط اعتباره.

الفرع الحادي عشر: أن يكون مما هجره بعض الأئمة من الصحابة رغم علمهم به: ²

لأنهم إذا علموا به، ولم يعملوا به . و لا يظن بهم مخالفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيحمل على أنهم علموا انتساخه أو أن الحكم لم يكن حتما لازما.

ومثاله ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: " البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة " ³.

فلم يجمع الخلفاء الراشدون بين الجلد والرجم، ولا يخفى عليهم هذا الحديث لشهرته، فدل على انتساخه أو عدم إلزامه، بل قال عمر في النفي: والله لا أنفي أحدا أبدا، وقال علي: كفى بالنفي فتنة فعلمنا انتساخ الجمع بين الجلد و النفي أو بين الجلد و الرجم ⁴.

المطلب الرابع: منطلقات منهج الشيخ في نقد المتن

يؤسس الغزالي منهجه على الأسس الآتية: وقد تناولتها في أربعة فروع:

¹ -ضياء الدين الأعظمي، المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للإمام البيهقي ط 1 (الرياض : مكتبة الرشد، 2001) 3 / 207 .كتاب الزكاة، باب من تجب عليه الزكاة، رقم 1268. وقال البيهقي : هذا إسناد صحيح وله شواهد عن عمر .وضعه الألباني في إرواء الغليل، 3 / 258، رقم 788 .

² - السرخسي، أصول السرخسي، مرجع سابق، ص 7/2 - 8 .

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الحدود، باب حد الزنى، رقم 1690 .

⁴ - أبو بكر السرخسي، أصول السرخسي، ت : أبو الوفاء الأفغاني، (الهند : لجنة إحياء المعارف النعمانية) ج2 / ص7.

الفرع الأول: نقد المتن ليس حكرا على المحدثين:

وفي ذلك يقول: " واكتشاف الشذوذ والعلة في متن الحديث ليس حكرا على علماء السنة، فإن علماء التفسير والأصول والكلام والفقه مسؤولون عن ذلك، بل ربما ربت مسؤوليتهم عن غيرهم " ¹

الفرع الثاني: امتناع التعارض الحقيقي بين القرآن والسنة: لأن منبع

القرآن والسنة واحد، فإن الرسول معصوم في قوله وفي فعله من مخالفة القرآن في معنى أو اتجاه ²، فإن بدا لنا التعارض فإما أن السنة لم تثبت وإما أن النص القرآني أو النبوي لم يفهم على حقيقته، ³ فليست هناك سنة تعارض حكما قرآنيا ما، بل يستحيل أن يوجد حديث يعارض أحكام القرآن الخاصة أو قواعده العامة، ويجب أخذ الحديث ضمن أحاديث موضوعه وآيات موضوعه. ⁴

ومما يمنع تعارض القرآن والسنة، أن القرآن محور حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ومصدر اجتهاداته، بمقتضى الإراءة التي اختصه الله بها في فهم معاني القرآن وأسراره ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ النساء 105 فالرسول صلى الله عليه وسلم بسبب خاصية الإراءة، أقدر الناس على تبين مراد الله واستنباط أحكامه من الذكر الذي أنزل عليه: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ النحل 44، وإذا تقرر هذا فمن المحال أن يُري الله رسوله ما يخالف كتابه، أو يبين الرسول للناس ما يعارض القرآن الكريم، وحتى إذا أخطأ الرسول صلى الله عليه وسلم في

¹ - محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه.. وأهل الحديث، (القاهرة، دار الشروق، 2005) ص 20.

² - محمد الغزالي، هموم داعية، (الجزائر : دار الشهاب)، ص : 102.

³ - د عبد الجبار أحمد محمد سعيد، السنة النبوية في فكر الشيخ محمد الغزالي ومؤلفاته، مقال في : د فتحي ملكاوي " محرر " للحلقة الدراسية " العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي" ط1، (عمان : المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية / مؤسسة آل البيت، 1996)، ص: 69.

⁴ - محمد الغزالي : ليس من الإسلام، مرجع سابق، ص : 35-36.

اجتهاده، أثناء أدائه لوظيفة البيان، فإن الوحي يصوبه ويرده إلى ما ينسجم مع كتاب الله " ¹.

الفرع الثالث: صحة السند لا تعني صحة المتن بالضرورة:

ويؤكد الغزالي أن صحة الحديث لا تعرف من عدالة رواته فقط، بل من انسجام المتن مع حقائق الدين الثابتة، فأى شذوذ فيه أو علة قادحة تخرجه من الحديث الصحيح ²

الفرع الرابع: الواجب تأويل الحديث لينسجم مع القرآن وليس العكس:

وفي هذا يقول: " ولا يجوز تأويل الآيات البينات لتوافق ما روي من أخبار الآحاد، بل الواجب أن تؤول أخبار الآحاد لتستقيم مع الآيات، ولتنسجم مع العقل والنقل، إن الفرع يمال به إلى الأصل لا العكس " ³

المطلب الخامس: مقاييس رد الحديث من جهة المتن عند الشيخ محمد الغزالي :

وهي سبعة مقاييس خصصت لها سبعة فروع:

الفرع الأول: رد الحديث لمخالفته لنص القرآن أو روحه:

وذلك لأن الحديث ظرفي جزئي، وأما القرآن فهو متصف بالديمومة والشمول، و" لأن ما ثبت قطعا وتواترا أصل وأولى مما ثبت آحادا وظنا " ⁴، وفي هذا يقول الغزالي: " إن أي حديث يخالف روح القرآن أو نصه باطل من تلقاء نفسه، والدليل الظني متى خالف القطعي سقط اعتباره على الإطلاق " ¹

¹ - محمد الغزالي، هذا ديننا، (الجزائر : دار الكتب)، ص 227، 229 .

² - محمد الغزالي : ليس من الإسلام، مرجع سابق، ص: 39

³ - محمد الغزالي : هموم داعية، مرجع سابق، ص : 103.

⁴ - د. عبد الحليم عويس، مراحل عظيمة في حياة مجاهد عظيم، مقال في: د. عماد الدين خليل وآخرون، الشيخ محمد الغزالي

صور من حياة مجاهد عظيم، ودراسة لجوانب من فكره، مرجع سابق، ص: 26

ومما يخالف القرآن، في نظر الشيخ :

حديث مليكة بنت عمرو أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في البقر: " ألبانها شفاء وسمنها دواء ولحومها داء " ² مخالف لإباحة القرآن له في موضعين: الأول: ﴿ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ﴾ [الأنعام: 144] " والثاني: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الحج: 36] ³.

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: خرجت لابن أخي عبد الله بن الطفيل مزينَةً، فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: إنه ابن أخي يا رسول الله فقال: " إذا عركت المرأة لم يحل لها أن تُظهر إلا وجهها، إلا ما دون هذا، وقبض على ذراع نفسه " ⁴، يخالف القرآن في عد ابن الأخ من محارم المرأة، ولذلك قال فيه الغزالي: " ولو أننا استحضرنّا توجيهات القرآن ابتداءً ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهميه، يكفي أن يكون المتن مخالفاً للقرآن ليرد أشد الرد " ⁵ وحديث أنس عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل: " إن أبي وأباك في النار " ⁶، يخالف القرآن في نجاة أهل الفترة، كما في قوله تعالى: " وما كنا

¹ - محمد الغزالي : هذا ديننا، مرجع سابق، ص: 170 ؛ د علي الصوا، الشيخ الغزالي ومنهجه في الفقه، مقال في : د فتحي ملكاوي " محرر " للحلقة الدراسية " العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي " مرجع سابق، ص: 163

² - أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي (القاهرة : مكتبة ابن تيمية) ص 42/25، رقم 79، وحسنه الألباني في، السلسلة الصحيحة، حديث رقم 1533 .

³ - محمد الغزالي، السنة النبوية، ط1 (الجزائر : دار الصديقية للنشر والتوزيع، 1990)، ص 20-21.

⁴ - عزاه الألباني لابن جرير في التفسير، ووافقه على تضعيفه قائلًا " والحديث منكر لضعفه من قبل إسناده ومخالفته لما هو أقوى منه " انظر : محمد ناصر الدين الألباني، حجاب المرأة المسلمة في الكتاب و السنة، ط5 (القاهرة : دار الجهاد ودار الاعتصام)، ص : 18

⁵ - محمد الغزالي، هذا ديننا، مرجع سابق، ص : 231، 232 .

⁶ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تتأله شفاعا ولا تنفعه قرابة المقربين)، رقم 203.

معذبين حتى نبعث رسولا " الإسراء 15 وقوله: " لتتذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون " يس 6¹.

الفرع الثاني: رد الحديث لمخالفته للسنة المتواترة أو المشهورة: يقول الغزالي: "حديث الأحاد يفيد الظن العلمي وأنه دليل على الحكم الشرعي ما لم يكن هناك دليل أقوى منه، و الدليل الأقوى قد يؤخذ من دلالات القرآن القريبة و البعيدة أو من السنة المتواترة أو من عمل أهل المدينة"²

وذلك مثل حديث أم حميد الساعدية امرأة أبي حميد الساعدي . أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك، فقال صلى الله عليه وسلم: " قد علمت، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة "³

رفض الغزالي هذا الحديث لشذوذه بسبب مخالفته للسنة العملية المتواترة عن صاحب الرسالة، وهي ما صح من حضور النساء الصلوات الخمس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طوال عشر سنين،⁴ وأن رسول الله صلى الله عليه

¹ - محمد الغزالي: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، مرجع سابق، ص: 211 ؛ محمد الغزالي : السنة النبوية، مرجع سابق، ص: 144 ؛ د.يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ط2 (القاهرة : دار الشروق ، 2000)، ص: 117، 119.

² - محمد الغزالي، السنة النبوية، مرجع سابق، ص 74.

³ - محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ت : شعيب الأرنؤوط، كتاب الصلاة، باب فرض متابعة الإمام، ذكر البيان بأن صلاة المرأة كلما كانت أستر كان أعظم لأجرها، رقم 2217. وقال المحقق : حديث قوي، وانظر أيضا : عبد العظيم المنذري، الترغيب والترهيب، تخريج الألباني، وعناية أبي عبيدة مشهور آل سلمان (الرياض : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1424هـ) ص 185، رقم 340، وقال (حسن لغيره).

⁴ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: " لقد كان رسول الله يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد ". انظر : ابن رجب الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق : محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، (المدينة المنورة : مكتبة الغرباء الأثرية، 1996)، ص 416، كتاب الصلاة، باب قي كم تصلي المرأة من الثياب، رقم 372 .

وسلم خصص لهن أحد أبواب المسجد¹، وأنه أقامهن في الصفوف الأخيرة²، وحضور النساء صلاة العيد³ لسماع خطبتها كان من شعائر الإسلام، وكانت تحتشد لهن صلاة التراويح⁴، وهكذا بقي الأمر في عهد الخلافة الراشدة، وكان صلى الله عليه وسلم يخفف الصلاة رحمة بالأم التي يبكي وليدها في الصلاة⁵، ومع ذلك لم ينصح النساء باجتناب هذه المعاناة بل صح عنه تمهيد طريق المرأة إلى المساجد في مثل قوله " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله"⁶ ولقد حكم ابن حزم على أحاديث منع المرأة من الصلاة في المسجد بالضعف، لذلك فكل حديث يخالف ما صح متواترا أو مشهورا فهو منكر، يستبعد ابتداء⁷.

الفرع الثالث: رد الحديث لمخالفته حديثا أقوى منه:

مثل حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "لعن زوارات

القبور"¹.

¹ - أبو داود السجستاني، صحيح أبي داود، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب اعتزال النساء في المساجد عن الرجال، رقم 462. وصححه الألباني في صحيح أبي داود، ط1 (الكويت : مؤسسة غراس، 2002)، ص2 / 360، رقم 483، كتاب الصلاة، باب اعتزال النساء في المسجد عن الرجال،، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لو تَرَكْنَا هذا الباب للنساء! ". قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات. وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين) .

² - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها، رقم 440، ص 186.

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى وشهود الخطبة مفارقات للرجال، رقم 890، ص 342.

⁴ -علاء الدين البرهان فوري، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ط5 (بيروت : مؤسسة الرسالة، 1985) 8 / 408 : كتاب الصلاة، الباب السابع، صلاة التراويح، رقم 23467. وانظره أيضا في: الألباني، قيام

رمضان، ط1، (عمان المكتبة الإسلامية :، 1421 هـ)، ص 21، فقرة 06. حيث قال : " فقد ثبت أن عمر رضي الله عنه لما جمع الناس على القيام جعل على الرجال أبي بن كعب وعلى النساء سليمان بن أبي حثمة "

⁵ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، رقم 470، ص 195.

⁶ - . مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى لمساجد، رقم 442، ص 178.

⁷ - محمد الغزالي : السنة النبوية، مرجع سابق، ص: 61، 64.

فقد استدلل به من حرم زيارة القبور على المرأة، رغم أنه مقابل بأحاديث أخرى تدل على الإذن، أصح منه وأكثر، منها:

قوله صلى الله عليه وسلم " كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه، فزوروها فإنها تذكر الآخرة".²

وحديث عائشة قالت: كيف أقول لهم يا رسول الله ؟ قال: " قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ".³

ومنها ما رواه الحاكم أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده.⁴

قال الغزالي: " فزيارة المرأة للقبور ترويحاً أحاديث صحيحة ولكن بعض أهل العلم يقدمون عليها حديثاً ضعيفاً يلعن زائرات القبور".⁵

ومثل حديث: " لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنع الأعاجم وانهشوه فإنه أهنأ وأمرأ " ⁶ فهو معارض لما هو أقوم منه وهو حديث عمرو بن أمية الضمري أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة، فدعي إلى الصلاة فألقى السكين فصلى ولم يتوضأ " ⁷ وحديث المغيرة بن شعبة

¹ - علاء الدين البرهان فوري، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مرجع سابق، 16 / 388، رقم الحديث 45039. وقد صححه الألباني في إرواء الغليل، مرجع سابق، رقم 774.

² - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، رقم 977.

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم 975. ص 376.

⁴ - الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: دار المعرفة)، 377/1، كتاب الجنائز. وانظر د. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص: 136.

⁵ - محمد الغزالي: دستور الوحدة الثقافية، مرجع سابق، ص: 34.

⁶ - أبو داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل اللحم، رقم 3285.

⁷ - البخاري، كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق رقم 301.

قال: " ضفت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأمر بجنب فشوي، قال فأخذ الشفرة فأخذ يحتز لي بها منه " ¹

قال الغزالي عن حديث المنع: " وهذا حديث باطل فقد ثبت في الصحاح أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يستخدم السكين في تقطيع اللحم وهو يأكل، وسند الحديث المروي عن أبي داود مرفوض " ².

الفرع الرابع: رد الحديث بمخالفته للمقررات الإسلامية:

وفي هذا يقول الغزالي: " ليس لروايات الأحاد أن تشغب على المحفوظ من كتاب الله وسنة رسوله أو أن تعرض حقائق الدين للتهمة والريب " ³.

ومثاله حديث أنس أن رجلا كان يتهم بأم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: " اذهب فاضرب عنقه، فأتاه علي فإذا هو في ركي يتبرد فيها، فقال له علي أخرج فناوله يده فأخرجه فإذا هو محبوب ليس له ذكر، فكفّ علي عنه ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنه لمحبوب ما له ذكر " ⁴.

هذا الحديث رده الغزالي لمخالفته لأصول الإسلام وفروعه، فالرجل هنا نجا بسبب العاهة التي به، ولولاها لتلفت نفسه بغير حق، وهذا معارض لأصول الإسلام وفروعه، ومنها عدم جواز تجريم أحد بمجرد الشبهة دون مواجهته بها، وتمكينه من الدفاع عن نفسه، يستوي في ذلك جرائم الحدود والتعازير، ولذلك رفض الغزالي ⁵ تأويل الحديث بأنه من باب التعزير لأن التعازير أيضا ليست فوضى، بل تتطلب ثبوت ما يوجب التعزير يقينا، كما رفض افتراض أن الرجل

¹ - أبو داود، كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مست النار، رقم 160.

² - محمد الغزالي، السنة النبوية، ص 103.

³ - محمد الغزالي، السنة النبوية، مرجع سابق، 172.

⁴ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب التوبة، باب براءة حرم النبي ﷺ من الريبة، رقم 2771.

⁵ - المرجع نفسه، ص : 38-39.

المطلوب كان منافقا، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يُعرف عنه قتل المنافقين، بل نهى عن ذلك.¹
ومما يمكن الاستدلال به لرأي الغزالي:

ما صح عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لو كنت راجما أحدا بغير بينة لرجمت فلانة فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها"².

وقد استدل صاحب منتهى الأخبار بهذا الحديث على " أنه لا يجب الحدّ بالنّهم ولاشك أن إقامة الحد إضرار بمن لا يجوز الإضرار به، وهو قبيح عقلا وشرعا، فلا يجوز منه إلا ما أجازته الشارع كالحدود والقصاص وما أشبه ذلك بعد حصول اليقين لأن مجرد الدس والتهمة والشك مظنة للخطأ والغلط، وما كان كذلك فلا يستباح به تأليم المسلم وإضراره بلا خلاف "³

ومنها ما روي عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلّوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة "⁴
قال الشوكاني " وما في الباب وإن كان فيه المقال المعروف، فقد شد من عضده ما ذكرناه، فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة " ⁵

¹ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، رقم 2584، ص 1040. ولفظه: قال عمر دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال دعه لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه.

² - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب اللعان، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، رقم 1497، ص 607.

³ - محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، (بيروت: دار الجيل) 103/7، 104.

⁴ - أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، كتاب الحدود، باب درء الحدود، رقم 1424. وضعفه الألباني في إرواء الغليل، 25/8، رقم 2355.

⁵ - الشوكاني: نيل الأوطار، مرجع سابق، 104 / 105.

ومنها قيام التشريع الجنائي الإسلامي على اعتبار الإنسان بريئاً حتى تثبت إدانته، الذي يدل عليه طلب البيّنة على كل دعوى، ومعاقبة المدّعي في الأعراض بلا دليل، وهذا واضح في مثل قوله تعالى تعقيباً على حديث الإفك " لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون و المؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا إفك مبين " النور 12، وفي مثل قوله صلى الله عليه وسلم: " البيّنة على المدعي " ¹ وهذا في الشريعة أكثر من أن يحصى.

الفرع الخامس: فهم الحديث في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية:
السنة ترد لتحقيق مقاصد وأهداف ثابتة، كما ترد لتعيين وسائل ظرفية تحقق غايات الشريعة وأهدافها، والزلل يأتي من تعميم الوسائل وسحبها على جميع العصور والأحوال ².
واليك هذا المثال حول قسمة الغنائم، فقد اختلفت وسائل الجهاد المعاصرة عن وسائله قديماً اختلافاً جذرياً، كما تغيرت ظروف التجنيد تماماً، فقد كان المتطوع يشتري سلاحه من ماله، ويتعهد فرسه، وإذا جرح تحمّل علاج نفسه، وإذا قتل خلف أيامى ويتامى...؛ في هذه الظروف شرع نظام الغنائم ووردت تفاصيله على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم من مثل: قول ابن عمر رضي الله عنهما: " قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً " ³ وقول مجّع بن جارية الأنصاري قال: قسمت خيبر على أهل الحديبية، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر

¹ - سبق تخريجه في صفحة رقم 05، وهامش رقم 19

² - محمد الغزالي، كيف نتعامل مع القرآن، مرجع سابق، ص: 139

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الجهاد والسير، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين، رقم 1762، ص 731.

سهما وكان الجيش ألفا وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس فأعطى الفرس سهمين والراجل سهما".¹

فأخذ الجمهور بالحديث الأول: أن للفرس سهمين، ولل فارس سهما وللراجل سهما، وأخذ الحنفية بالحديث الثاني أن للفرس سهما، ولل فارس سهما وللراجل سهما²

ويرى الغزالي أن قضية الغنائم كلها منتهية، لأنها كانت وسيلة عادلة لتعويض الجندي عن نفقاته وجهوده، يوم كان وحده مسؤولاً عن نفسه، وأما اليوم وقد أصبح التجنيد مسؤولية الدولة: تعين الجندي، وتطعمه وتكسوه وتدرّبه، وتعطيه سلاحه، وتجري عليه مرتبا شهريا، وترقيه في المناصب حسب ما يبدي من كفاءة، وتتولى علاجه إذا أصيب، وتتكفل بعائلته من بعده، وإذا أبلى بلاء حسنا قد تكافئه بما يستحق ... فضلا عن تغيير وسائل الجهاد من الخيل والسيف إلى الطائرات والمدركات وغيرها .. فلم يعد مجال لتلك السنن الظرفية التي تدخل في باب الوسائل، كما يدخل فيها قوله صلى الله عليه وسلم " من قتل قتيلا له عليه بيّنة فله سلبه " ³

ومما يدل على أن قضية الغنائم داخلة في المصالح المرسلّة والوسائل المتغيرة، أن الرسول صلى الله عليه وسلم خمس الغنائم في خيبر كما جاء في القرآن الكريم، ولم يخمسها في حنين، وأن عمر بن الخطاب سلك في سواد العراق مسلكا مغايرا لتقسيمات الرسول صلى الله عليه وسلم.⁴

الفرع السادس: رد الحديث بمخالفته للحقائق العلمية:

¹ - أبو داود السجستاني، صحيح أبي داود، مرجع سابق، كتاب الخراج، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، رقم 3015. وضعفه الألباني في : ضعيف سنن أبي داود، ط1 (الكويت : مؤسسة غراس، 2002)، ص 357/2، كتاب الجهاد، باب فيمن أسهم له سهما، رقم 475 .

² - الشوكاني، نيل الأوطار، مرجع سابق، 284/7.

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتل، رقم 1751، ص 726.

⁴ - محمد الغزالي، السنة النبوية، مرجع سابق، ص : 262.

العلم والوحي يصدران من مشكاة واحدة، فالوحي كلام الله المسطور، والكون كتاب الله المنظور، ولذلك يستحيل أن يقع تعارض بين ما يستفاد من الوحي وما يستفاد من الكون، إذا كان المفهوم من الوحي صريحا والمستتبط من الكون صحيحا.

ولذلك قال الغزالي: (إن حديث الآحاد يتأخر حتما أمام النص القرآني، والحقيقة العلمية) ¹

وذلك لأن الحقيقة العلمية مستيقنة، وحديث الآحاد ظني، والظني لا يعارض القطعي.

ومثال ذلك ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في تفسير سبب تعيين جنس الجنين، هل هو ذكر أو أنثى، أنه قال: "إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة أذكرا، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل آنثا" ²

وما ورد عنه في تفسير سبب شبه الولد بأعمامه أو أخواله، أنه قال صلى الله عليه وسلم: "إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه الولد أعمامه، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه الولد أخواله" ³

¹ - محمد الغزالي، السنة النبوية، مرجع سابق، ص : 205

² - لم أجده بهذا اللفظ، ولكن روى مسلم، في صحيحه، مرجع سابق، كتاب الحيض، باب صفة مني الرجل والمرأة وأن الولد مخلوق من مائهما، رقم 315، ص 145، من حديث ثوبان مرفوعا « ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا وإذا علا مني المرأة مني الرجل آنثا بإذن الله ».

واستشكله ابن حجر، لما يلزم منه من أن الذكر يشبه أعمامه ولا بد، والأنثى تشبه أخوالها ولا بد، والمشاهد خلاف ذلك، ورجح أن السبق علامة التذكير والتأنيث، والعلو علامة الشبه، فيرتفع الإشكال. انظر : ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق : عبد العزيز بن باز، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف : محب الدين الخطيب، (بيروت : دار المعرفة)، ص 273/7، رقم 3938.

³ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج مني منها، رقم 314. ص 145.

ومعنى سبق أحد المائتين الآخر، خروجه قبله أثناء الجماع، ومعنى علوه عليه كثرته ووفرته، ومعنى الحديث الأول إن الأنوثة سببها خروج ماء المرأة قبل مني الرجل أثناء الجماع، وأن الذكورة سببها سبق المني ماء المرأة في الخروج. ومعنى الحديث الثاني أن المني إذا كان أكثر من ماء المرأة أشبه الولد أعمامه، وإذا زاد ماء المرأة على المني أشبه الولد أخواله، فقد رفض الغزالي هذه التحليلات لتكوين الجنين وصفاته، لأنها تتعارض مع ما " ثبت على وجه اليقين أن الجنين يتكون من حيوان منوي وحيد، يخترق ببيضة المرأة، هذا الحيوان الفذ يسبق مئات الملايين من أمثاله تسبح في الماء الدافق، وعندما يصل تبدأ المرحلة الأولى من الحياة الإنسانية، وهو الذي تنشأ عنه الذكورة والأنوثة، فليس لماء المرأة دخل في هذا. بل قال العلماء: إن البلل الذي يرطب الرحم عند الوقاع لا يسمى ماء إلا مجازاً ولا دخل له في التكوين، وقد التقطت صور للحيوان المنوي الذي ينشئ الذكورة وللآخر الذي ينشئ الأنوثة، كما أمكن في الأنابيب الجمع بين الحيوان المنوي والبيضة، والمعروف أن القرآن الكريم سبق إلى تقرير هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى من نطفة إذا تمنى﴾ (النجم 46) " ¹

ومن أمثلة هذا المقياس، ما رواه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم: " لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم " ² فقد رفض الشيخ الغزالي هذا الحديث لمخالفته الصريحة للعلم اليقيني، قال: (إن اللحم يخزن ويفسد قبل بني إسرائيل وبعدهم، هذا قانون من قوانين الحياة؛ إن تركت اللحم، يتغير بعد مدة وينتن) ³

¹ - محمد الغزالي، السنة النبوية، مرجع سابق، ص : 240

² - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر، ر قم 1470. ص 586.

³ - د يوسف القرضاوي، الغزالي رجل الدعوة، مقال في: د فتحي ملكاوي " محرر " للحلقة الدراسية " العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي " مرجع سابق، ص 214.

الفرع السابع: رد الحديث بمخالفته للواقع التاريخي:

لا يمكن للحديث الثابت أن يعارض الواقع التاريخي أو الواقع الحاضر، فإن مخالفته دليل على سقوطه وضعفه، لأنه إخبار بما يخالف الواقع، وهذا ينتزه عنه الرسول صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي نسبة ما يخالف الواقع إليه وفي هذا السياق يأتي قول الغزالي: " إن حديث الآحاد يتأخر حتماً أمام النص القرآني والحقيقة العلمية والواقع التاريخي .."¹

ولنطبق هذا المقياس على ما رواه البخاري بسنده إلى الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال " اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم " ²

للغزالي على هذا الحديث وغيره من أحاديث الفتن ملاحظات منها:

1- أنها حُشدت وقُطعت عن ملابساتها، وصورت الإسلام في معركة انسحاب مستمر، وأوحت للمسلمين باليأس، والاستسلام، وترك المدافعة والإصلاح.

2 - أنها لم تُقرن بما يقابلها من الأحاديث الصحيحة المبشرة بظهور الإسلام وانتشاره، مثل حديث:

- " مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره " ³

- " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من عاداهم حتى يأتي أمر الله " ⁴

¹ - محمد الغزالي : السنة النبوية، مرجع سابق، ص : 205.

² - محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، دار ابن حزم، رقم الحديث 2086. ص2/632.

³ - أبو عيسى الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، كتاب الأمثال باب 6، رقم 2869. وصححه الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض : مكتبة المعارف، 1995)، 355/5، رقم 2286.

⁴ - مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإمارة، باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم، رقم 1920. ص 795.

3 - أنها لم تفهم في ضوء الواقع التاريخي، فبالنسبة إلى حديث أنس، قد جاء بعد عصر الحجاج عصر عمر بن عبد العزيز الذي عم فيه العدل والرخاء، وجاء عهد الوليد بن عبد الملك الذي امتد الإسلام فيه غربا إلى جنوب فرنسا وشرقا إلى أجزاء من الصين، كما جاء عصر الفقهاء والمحدثين الذين أحيوا الثقافة الإسلامية وخدموا الإسلام أروع خدمة.

وبسبب هذا الواقع التاريخي رفض الشيخ الغزالي الإطلاق الوارد في حديث أنس، وهو أن يكون مقصوده الانهيار في جميع الأجيال والأعصار إلى قيام الساعة، واعتبر الحديث خاصا بجيل المخاطبين من الصحابة حيث قال لهم أنس: " إلى أن تلقوا ربكم ". ولم يدر بخلد أنس رضي الله عنه مما لأه الحجاج أو تكريس المظالم فهو أشرف دينا وأزكى يقينا، ولكنه يربأ بالأمة أن يزج شجعانها في معارك خروج مسلح على الحاكم يفنون فيها، ويبقى الظالم ركيناً مكيناً¹ وهذا الذي رجحه الغزالي هو أحد تأويلات ذكرها ابن حجر في فتح الباري² ونصره القرضاوي.³

ومن أمثلة ما يعارض الواقع التاريخي عند الشيخ حديث أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة "⁴ لأن التاريخ عرف نساء قُدن أقوامهن إلى النجاح والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والانتصار على الخصوم منهن: الملكة فيكتوريا التي بلغت بريطانيا في عهدها عصرها الذهبي، ومنهن انديرا غاندي في الهند، ومارغريت تاتشر المرأة الحديدية وجولدا مائير الإسرائيلية، وقبلهن جميعا بلقيس ملكة سبأ التي قادت قومها إلى الفلاح الدنيوي والأخروي عندما أسلمت مع سليمان الله رب العالمين، فالحديث عنده

¹ - محمد الغزالي، قذائف الحق، (الجزائر : دار الشهاب)، ص: 207/206.

² - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مرجع سابق، ص19/13، رقم 7068 .

³ - د.يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص: 87-90.

⁴ - البخاري، الجامع الصحيح، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر (مصر :دار طوق النجاة، المطبعة الأميرية الكبرى، 1311 هـ) كتاب المغازي، باب كتاب النبي إلى كسرى وقيصر، رقم 4425 .

خاص بالفرس الذين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أنهم ولوا أمرهم امرأة صغيرة لا علم لها بأمر السلم ولا الحرب، والذين يخضعون لحكم عائلة مستبدة متناحرة فيما بينها، فأنى لهؤلاء وأمثالهم الفلاح ؟¹

وصنيع الغزالي هنا، وإن لم يكن رداً للحديث، بل تأويل له بما ينسجم مع وقائع التاريخ، فهو يشي بأن من منهجه أن الخبر لو صادم حقائق التاريخ ولم يمكن تأويله بوجه سائغ لا تكلف فيه، فإنه يؤخره على تلك الحقائق.

المطلب السادس: موازنة إجمالية لمنهج الغزالي في نقد المتن بمنهجي كل من الأصوليين والمحدثين:

أ- اتضح جلياً من خلال هذه المقاييس السبع لنقد المتن عند الغزالي أنه يمتلك منهجاً علمياً واضحاً يحاكم إليه متون الأحاديث النبوية، زائداً على ما عند المحدثين من شروط صحة الحديث، التي يوافق عليها جميعاً ويعتد بها، ويرى أن جهود الأصوليين والفقهاء مكملّة لجهود المحدثين في اكتشاف الشذوذ والعلل، وهو في هذا موافق لمنهج الأصوليين من الحنفية والمالكية.

ولذلك لا يكون من الصواب محاكمة جهوده إلى منهج المحدثين، كما فعل بعض الباحثين عندما طالبه عند رد حديث ببيان العلل الحديثية، وأسباب الضعف في السند وغير ذلك فقال: " لكننا إن أردنا معرفة مقاييس الأستاذ وقواعده، نرى أنه يرفض الحديث اعتماداً على ما رآه مناقضاً للقرآن أو العلم، ضمن مفهومات العصر وأطره، وهي رؤية شخصية محضّة، لم تعتمد تمام الاستقراء، أي أنه نقد انتقائي، ابتعد كثيراً عن أصالة المنهج الذي تحدثنا عنه في قبول الروايات ورفضها".² وإنما لم تكن المحاكمة إلى منهج المحدثين صواباً، لأن الشيخ لم يقتحم هذا الباب من باب الصنعة الحديثية، وهو القائل: " لست من علماء هذا

¹ - محمد الغزالي : السنة النبوية، مرجع سابق، ص: 55- 59

² - منذر أبو شعر، الغزالي والسنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، نظرات وملاحظات، ط1 (دمشق: دار البشائر، 2003)، ص 25-26.

الفن " ¹، بل من باب الصنعة الفقهية والأصولية، ومن أدواتها فضلا عن الإحاطة بالأصول والفقه، الإحاطة بالحسنة بكتاب الله ومعاني سنة الرسول ﷺ وجملة القواعد والمقررات الإسلامية في مختلف المجالات .. وهذا ما لا ينقص الغزالي بحمد الله، كما تدل عليه كتبه.

ولقد شرح الغزالي منهجه في التعامل مع الأحاديث التي أوردها في كتابه فقه السيرة، والتي خرجها الشيخ ناصر الدين الألباني، فبين أنه قد يقبل ما حكم الشيخ الألباني بضعفه سندا لأن معناه مقرر بالقرآن أو السنة الصحيحة، وقد يرفض ما حكم الشيخ بصحته سندا وبيته له تأويلا ينسجم مع حقائق الإسلام الثابتة، وهو في هذا صريح في أنه لا يعمل عمل المحدثين، وإنما عمل الفقهاء والأصوليين.²

ب- إذا تقرر هذا، فقد أضاف الغزالي على منهج الأصوليين مقياسين آخرين لنقد المتن، وهما عدم مخالفة الخبر للحقائق العلمية، ولا للواقع التاريخي، وهما لا ينبوان عن المنطق الأصولي، فما خرج من المعلومات من نطاق الفرضيات إلى نطاق الحقائق العلمية، فمخالفته أشبه بمخالفة بدائه العقول، وما صادم الوقائع التاريخية الثابتة فلا يتردد فيه الأصوليون، وقد رد مثله المحدثون³، كما فعلوا مع ما رواه مسلم⁴ من أن أبا سفيان زوج الرسول صلى الله عليه وسلم من أم حبيبة بعد الفتح، والمعروف في السير أنه تزوجها قبل الفتح، وقبل إسلام

¹ - الغزالي، السنة النبوية، ط 13 (القاهرة، دار الشروق، 2005) ص 76 .

² - محمد الغزالي، فقه السيرة، ط 4 (الجزائر : مكتبة رحاب 1997) ص 9-11.

³ - د. معتز الخطيب، رد الحديث من جهة المتن، مرجع سابق، ص 307.

⁴ - حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قال حدثنا النضر - وهو ابن محمد اليمامي - حدثنا عكرمة حدثنا أبو زميل حدثني ابن عباس قال كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي -صلى الله عليه وسلم- يا نبي الله ثلاث أعطينهن قال « نعم » . قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال « نعم » . قال ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال « نعم » . قال وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال « نعم » . قال أبو زميل ولولا أنه طلب ذلك من النبي -صلى الله عليه وسلم- ما أعطاه ذلك لأنه لم يكن يسئل شيئاً إلا قال « نعم » . مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، رقم 2501. ص 1014.

أبيها، وأنها قدمت عليه من الحبشة. ولذلك قال ابن القيم: " وقد رد هذا الحديث جماعة من الحفاظ وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم، قال ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، فإنه لم يختلف في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر، وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الكشف له: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راويه، وقد ضعف أحاديثه يحيى بن سعيد الأنصاري وقال ليست بصحاح، وكذلك قال أحمد بن حنبل هي أحاديث ضعاف، وكذلك لم يخرج عنه البخاري، إنما أخرج عنه مسلم لقول يحيى بن معين ثقة ¹

ج- لا يحرص الغزالي على التفريق بين مصطلحي التوقف في الحديث وبين رده، لأن النتيجة واحدة وهي ترك العمل بالحديث، بينما يحرص الأصوليون على التوقف في ما استشكلوه من الحديث، وعدم القطع برده، لعل الله أن يفتح عليهم أو على غيرهم فيه، تأمل مثلاً استشكل مالک حديث غسل الإناء من ولوغ الكلب وقوله: " جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته؟"، وكان يضعفه ويقول: "يؤكل صيده ؛ فكيف يكره لعبه؟" ²، وقوله في كل ما لم يأخذ به من أحاديث الموطأ: ليس عليه العمل أو نحوها.

د- يطلق الغزالي مصطلح "رفض الحديث" على ما ترك العمل به، وعلى ما حُكم بضعفه أو وضعه، وعلى ما صُرف عن ظاهره بالتأويل بلا فرق، فحديث قطع المرأة للصلاة، تأوله جمهور الفقهاء بنقص ثواب المصلي لا بطلان صلاته، لكن الغزالي يعبر عن ذلك بالرفض " وجمهرة الفقهاء رفضت هذا

¹ - ابن قيم الجوزية، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، المطبوع على هامش : محمد شمس الحق العظيم

آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق :عبد الرحمن محمد عثمان، ط2 (المدينة المنورة : المكتبة

السلفية لمحمد عبد المحسن، 1968)، ج6، ص 106.

² - الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، 15/3.

الحديث ¹ "وقد تأول الحنفية حديث "لا يقتل مسلم بكافر" بأنه الكافر الحربي، لكن الشيخ يقول عن أبي حنيفة: "ومن ثم رفض حديث لا يقتل مسلم بكافر". ²

خاتمة:

1- يخضع نقد متن الحديث النبوي لمنهجين متباينين في الوسائل والغايات، هما منهج المحدثين، ومنهج الأصوليين والفقهاء، ولا يصح القول إن المنهج واحد وإن المحدث فقيه والفقيه محدث، لمخالفة ذلك للواقع في أغلب الأحيان، وفي حالة اجتماع علمي الفقه والحديث في شخص واحد كالإمام مالك، فإنه يُعمل المنهجين، منهج المحدثين ليحكم عليه بالصحة ويثبتته في موطنه، ومنهج الأصوليين ليحكم إن كان معمولاً به عنده أو ليس عليه العمل.

2- يشترط أصوليو الحنفية والمالكية وغيرهم شروطاً للعمل بخبر الآحاد الصحيح، ثمثلُ منهجهم في نقد المتن، خلافاً للشافعي وأحمد اللذين لا يشترطان شرطاً زائداً على شروط المحدثين.

3- أهم شروط العمل بخبر الواحد عند الحنفية والمالكية: ألا يخالف بدهيات العقول، ولا القرآن الكريم، ولا السنة المتواترة أو المشهورة، ولا الإجماع، ولا قاعدة شرعية مقررة، ولا عمل أهل المدينة، وألا يعارض خبر الواحد القياس إذا لم يكن راويه معروفاً بالفقه، وألا يرد فيما تعم به البلوى، وألا يعمل راويه بخلاف روايته، وألا يترك الصحابة الاحتجاج أو الاحتجاج به.

4- للشيخ محمد الغزالي في ما رده من الأحاديث، منهج علمي واضح المعالم، يتمثل في عرض خبر الواحد على القرآن، والسنة المتواترة والمشهورة، والحديث الأقوى منه، والقواعد المقررة، ومقاصد الشريعة الإسلامية، والحقائق العلمية،

¹ - ١ الغزالي، السنة النبوية، ط 13 (القاهرة، دار الشروق، 2005) ص 156.

² - المرجع نفسه، ص 24.

والواقع التاريخي، وهو لم يصدر في ذلك عن هوى أو خضوع للأعراف الراكدة أو الوافدة.

5- ركز الغزالي على المقاييس الأصولية الأكثر أهمية في غربة المتن ونقدها، ولم نجد له تطبيقات على غيرها كعمل الراوي بخلاف روايته، وورود الخبر فيما تعم به البلوى، وعدم احتجاج الصحابة بالحديث أو تركهم العمل به رغم شهرته بينهم أو معارضة خبر الواحد غير الفقيه للقياس.

6- أضاف الغزالي على منهج الأصوليين مقياسين آخرين لنقد المتن، وهما عدم مخالفة الخبر للحقائق العلمية، ولا للواقع التاريخي.

7- لا يحرص الغزالي على التفريق بين مصطلحي التوقف في الحديث وبين رده، لأن النتيجة واحدة وهي ترك العمل بالحديث.

8- يطلق الغزالي مصطلح "رفض الحديث" على ما ترك العمل به، وعلى ما حُكم بضعفه أو وضعه، وعلى ما صُرف عن ظاهره بالتأويل بلا فرق.

9- لمنهج الغزالي في نقد المتن أربع منطلقات هي: نقد المتن ليس حكراً على المحدثين، وامتناع التعارض الحقيقي بين القرآن والسنة، وصحة السند لا تعني صحة المتن بالضرورة، والواجب تأويل الحديث لينسجم مع القرآن وليس العكس. والله أعلم

قائمة المصادر والمراجع:

- الألباني، محمد ناصر الدين:

- 01 - إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، ط1 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1979)
 - 02- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، ط5 (القاهرة: دار الجهاد ودار الاعتصام)
 - 03- سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف، 1995).
 - 04- صحيح أبي داود، ط1 (الكويت: مؤسسة غراس، 2002).
 - 05- ضعيف سنن أبي داود، ط1 (الكويت: مؤسسة غراس، 2002)
 - 06- قيام رمضان، ط1، (عمان المكتبة الإسلامية: 1421 هـ).
- الباقلائي، أبو بكر:

- 07-التقريب والإرشاد" الصغير"، تحقيق: عبد المجيد أبو زنيد، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998).
- البرهان فوري، علاء الدين:
- 08- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ط5 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985).
- البزدوي، علي بن محمد:
- 09- أصول البزدوي، (مير محمد كتب خانة مركز علم وآداب آرام باغ كراچي).
- الترمذي، أبو عيسى:
- 10- سنن الترمذي ت: محمد فؤاد عبد الباقي (مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1968)
- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم:
- 11- رفع الملام عن الأئمة الأعلام، (الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1413 هـ).
- ابن جزي:
- 12- تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق محمد علي فركوس، ط1 (الجزائر: دار النشر الإسلامي، 1990).
- الجصاص، أبو بكر:
- 13- أحكام القرآن، طبعة مصورة عن الأولى، (بيروت: المكتبة العصرية، 1986)
- الحنبلي، ابن رجب:
- 14- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1996).
- الحميدي، محمد بن فتوح:
- 15- الجمع بين الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، دار ابن حزم، رقم الحديث 2086.
- ابن حبان، محمد:
- 16- صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرنؤوط.
- خليل، د. عماد الدين وآخرون:
- 17- الشيخ محمد الغزالي صور من حياة مجاهد عظيم، ودراسة لجوانب من فكره (القاهرة: دار الصحة للنشر، 1993).
- الدمشقي، عبد القادر بن بدران:

- 18- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عناية: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981).
- الخطيب، د. معتز:
- 19- رد الحديث من جهة المتن، دراسة في مناهج المحدثين والأصوليين، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011).
- بن رشد، أبو الوليد:
- 20- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط1، تحقيق ماجد الحموي، (بيروت: دار ابن حزم، 1995).
- الرشيد، عماد الدين:
- 21- نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2007).
- زيدان، د. عبد الكريم:
- 22- الوجيز في أصول الفقه، ط3، (عمان: مكتبة البشائر، 1990)
- الزنجاني، محمود بن أحمد:
- 23- تخريج الفروع على الأصول، ط1، تحقيق د محمد أديب صالح (الرياض: مكتبة العبيكان، 1999).
- الزيلعي، جمال الدين:
- 24- نصب الراية لأحاديث الهداية، عمل حسن عجي، ط1 (بيروت: مؤسسة الريان، 1997).
- أبو زهرة، محمد:
- 25- مالك حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ط2 (القاهرة: دار الفكر العربي).
- السرخسي، محمد بن أحمد:
- 26- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، (بيروت: دار المعرفة، 1973).
- 27- أصول السرخسي، ت: أبو الوفاء الأفغاني، (الهند: لجنة إحياء المعارف النعمانية).
- سلطان، جمال:
- 28- أزمة الحوار الديني، نقد كتاب السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ط1 (القاهرة: دار الصفا، 1990)
- السجستاني، أبو داود:
- 29- صحيح أبي داود (الرياض: بيت الأفكار الدولية).

- شمس الحق العظيم آبادي، محمد:
- 30- عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط2 (المدينة المنورة: المكتبة السلفية لمحمد عبد المحسن، 1968).
- الشوكاني، محمد بن علي:
- 31- نيل الأوطار، (بيروت: دار الجيل).
- أبو شعر، منذر:
- 32- الغزالي والسنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، نظرات وملاحظات ط1 (دمشق: دار البشائر، 2003).
- الشاطبي، أبو إسحق:
- 33- الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق وشرح عبد الله دراز، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- الشيرازي، أبو إسحق:
- 34- اللمع في أصول الفقه، تحقيق: محيي الدين مستو ويوسف علي بديوي، ط1 (دمشق وبيروت: دار الكلم الطيب ودار ابن كثير، 1995).
- الأعظمي، ضياء الدين:
- 35- المنة الكبرى شرح وتخرىج السنن الصغرى للإمام البيهقي ط1 (الرياض: مكتبة الرشد، 2001).
- الطبراني، أبو القاسم:
- 36- المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية).
- العسقلاني، ابن حجر:
- 37- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة).
- الغزالي، محمد:
- 38- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، (الجزائر: دار الكتب، 1998).
- 39- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ط13 (القاهرة، دار الشروق، 2005).
- 40- السنة النبوية، ط1 (الجزائر: دار الصديقية للنشر والتوزيع، 1990).
- 41- علل و أدوية، ط2، (الجزائر: دار الشهاب، 1986).
- 42- فقه السيرة، ط4 (الجزائر: مكتبة رحاب، 1997).

- 43- فذائف الحق (الجزائر: دار الشهاب).
- 44- كيف نتعامل مع القرآن، مدرسة مع الأستاذ عمر عبيد حسنة (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر).
- 45- ليس من الإسلام، ط1 (دمشق: دار القلم، 1999).
- 46- هموم داعية، (الجزائر: دار الشهاب).
- 47- هذا ديننا، (الجزائر: دار الكتب).
- القرضاوي، د. يوسف :
- 48- كيف نتعامل مع السنة النبوية، ط2 (القاهرة: دار الشروق، 2000).
- المنذري، عبد العظيم :
- 49- الترغيب والترهيب، تخريج الألباني، وعناية أبي عبيدة مشهور آل سلمان (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1424هـ).
- ملكاوي، د فتحي " محرر " للحلقة الدراسية " :
- 50- العطاء الفكري للشيخ محمد الغزالي " ط1، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية / مؤسسة آل البيت، 1996).
- الإمام مسلم :
- 51- صحيح مسلم ، اعتنى به أبو صهيب الكرمي (الرياض: بيت الأفكار الدولية، 1998)، (ترقيم فؤاد عبد الباقي).
- النيسابوري، الحاكم :
- 52- المستدرك على الصحيحين، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: دار المعرفة).
- النووي، يحيى بن شرف :
- 53- صحيح مسلم بشرح النووي، ط1ن، (القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، 1929).